في ظل ارتفاع طلبات الحصول على الصفة في السنتين الأخيرتين

المغاربة الأقل حصولا عن صفة لاجئ سياسي في فرنسا وإسبانيا

■ أخباراليوم ■

أكد تقرير للمنظمة الحقوقية غير الحكومية، جمعية التضامن النشيط مع المهاجرين، «سماد»، أن عمليات مطاردة قاسية أصبحت تستهدف طالبي اللجوء السياسي في فرنسا، وخاصة بعد توجه وزير الداخلية كلود غيانت إلى خفض منح صفة لاجئ سياسي لطالبيها من المهاجرين الأجانب إلى أدنى مستوى.

ولم ينس التقرير أن يؤكد أن طلبات الحصول على صفة لاجئ سياسي التي ارتفعت في سنة 2011 إلى 60 ألف طلب، مقارنة مع 52 ألفا و762 طلبا المسجلة في 2010، و47 ألف طلب في 2009 و42 ألف طلب في 2008، فيما تراجعت قرارات منح الصفة من 11 ألفا و441 قرارا في 2008 إلى أقل من 9 آلاف قرار في 2011، حسب إحصاءات وزارة الداخلية الفرنسية. وكان وزير الداخلية الفرنسي قد ندد، خلال إحدى زياراته الأخيرة لمركز استقبال طالبي اللجوء السياسي في مونتوبان، «بالشبكات المنظمة التي تتكفل بالمرشحين للحصول على اللجوء السياسي في فرنسا انطلاقا من بلدانهم الأصلية»، لاسيما مع ارتفاع نسبة الطلبات بـ55 في المائة في سنة 2011.

وحسب تقرير جهاز «فرونتكس»، الذي يتولى تدبير إجراءات إعادة اللاجئين الذين رفضت طلباتهم بصورة تضمن تطبيق مبدأ عدم الترحيل القسري، ومراعاتها للكرامة الإنسانية، فقد بلغ عدد طالبي اللجوء، الذين تم ترحيلهم من فرنسا، في السنتين الأخيرتين، أكثر من 1500 شخص طالبي اللجوء مقارنة مع 800 شخص في 2009 و482 شخصا في 2008. ويتبين من هذه الأرقام أن نسبة المغاربة تشكل أقل من 9 في المائة من عدد طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم مقارنة مع الجزائريين الذين تجاوزت نسبة طلباتهم 15 في المائة والتونسيين حوالي 17 في المائة، فيما لم يتم قبول إلا 88 طلبا تقدم بها مهاجرون مغاربة في فرنسا في السنتين الأخيرتين، وفق إحصاءات وزارة الداخلية الفرنسية، وأكثر من 154 طلبا لمواطنين جزائريين و171 لمواطنين تونسيين.

وكان عدد طلبات الحصول على صفة لاجئ سياسي في إسبانيا من المهاجرين المغاربة قد بلغ في سنتي 2009 و2010 أكثر من 730 طلبا تمكن فقط 10 مغاربة من الحصول على الصفة بما يمثل 1,4 في المائة من مجموع طالبي اللجوء السياسي من المغاربة، فيما تم منح الإذن بالإقامة إلى حين استكمال دراسة ملفاتهم إلى 19 مغربيا آخرين.

وفي سنتي 2010 و2011 توصلت مصالح وزارة الداخلية الإسبانية بحوالي 73 طلبا للجوء السياسي من مواطنين مغاربة، ولم يتم قبول أي طلب، فيما سبق لوزارة الداخلية الإسبانية أن قبلت طلبات سبعة طلبات للحصول على صفة لاجئ سياسي في سنة 2007 من أصل 402 طلب تقدم به مواطنون مغاربة. وحسب هذه الأرقام، فقد أصبح طالبو اللجوء السياسي المغاربة في إسبانيا ضمن الجنسيات الأجنبية العشر الأولى التي تتصدر قائمة طالبي اللجوء السياسي. وكثيرا ما ترفض السلطات الإسبانية طلبات اللجوء السياسي بدعوى عدم تقديم أدلة قوية بالتعرض للاضطهاد أو التعرض لتهديدات تعرض حياتهم، وسلامتهم الجسدية للخطر أو بسبب انتماءات سياسية محظورة في البلد الأصلي.

يظهر من خلال هذه الأرقام تراجع معدلات منح صفة لاجئ سياسي في كل من فرنسا وإسبانيا وتصاعد نشاطات جهاز «فرونتكس» في طرد طالبي اللجوء السياسي الذين رفضت طلباتهم في كل من فرنسا وإسبانيا على الخصوص، وهي نشاطات سوف تتصاعد في المستقبل مع قرار دول الاتحاد الأوربي في قمة بروكسيل لسنة 2010 بالرفع من موارد هذا الجهاز المالية والبشرية واللوجستيكية، وتعزيز اختصاصاته دون مطالبتها بمراعاة مبادئ حقوق الإنسان، مما أثار انشغال المنظمات والجمعيات الحقوقية.

11 أورو يوميا لكل طالب لجوء في انتظار تسوية وضعيته

ارتفعت في فرنسا الميزانية المخصصة لطالبي اللجوء السياسي بـ40 في المائة في سنة 2011 مقارنة مع 2010 وتجاوزت نصف مليار أورو، من بينها 334 مليون أورو لمخصصات إقامة طالبي اللجوء السياسي في مراكز الاستقبال المخصصة لهم، حيث يحصلون على مخصصات الرعاية العائلية شهريا التي يتم احتسابها حسب عدد أفراد الأسرة، ومخصصات تغطية مصاريف كل فرد، ومصاريف التغذية التي يقدمها المركز. وقد ارتفعت مخصصات الرعاية العائلية في سنة 2011 بنسبة 16 في المائة مقارنة مع 2010. أما بالنسبة إلى الذين لا يقيمون بمراكز استقبال طالبي اللجوء السياسي فإنهم يحصلون على علاوة مؤقتة في انتظار تسوية وضعيتهم قيمتها حوالي 11 أورو يوميا، يستفيد منها طالب اللجوء، إلى حين صدور قرار منح أو رفض الصفة. وقد ارتفعت قيمة هذه العلاوة بنسبة 125 في المائة منذ 2009، فيما ارتفعت الميزانية المخصصة للإقامة في الفنادق بالنسبة إلى طالبي اللجوء السياسي في انتظار تسوية وضعيتهم القانونية إلى 135 مليون أورو لتغطية مصاريف 20 ألف سرير. على عكس ذلك، تتجه إسبانيا لتخفيض الميزانية المخصصة لطالبي اللجوء السياسي وللمساعدات المخصصة لإدماج المهاجرين بدعوى التقشف، بنسبة تفوق 30 في المائة، مما جعل هذه الميزانيات تتراجع من 200 مليون أورو في 2010 إلى 104 ملايين أورو في 2011، مع تقليص فرص منح صفة لاجئ سياسي أو منح الجنسية الإسبانية لطالبيها. وقد كشفت العديد من المنظمات الحقوقية غير الحكومية في كل من فرنسا وإسبانيا أن الأزمة الاقتصادية حولت نظرة الأوربيين اتجاه المهاجرين وطالبي اللجوء السياسي، ومن بينهم المغاربة، إلى نظرة عنصرية بدعوى مزاحمتهم للمواطنين الأوربيين في سوق العمل، وهي النظرة التي تحاول الحكومات اليمينية في كل من فرنسا وإسبانيا تكريسها من خلال إعداد سياسات متشددة للهجرة وللجوء إلى أراضيهما.